

## [ ترجمة المصنّف رحمه الله تعالى ]

### اسمه ومولده وسفره للعلم

الشيخ الفاضل الكبير سعد الله بن نظام الدين الحنفي المراد آبادي، أحد العلماء المشهورين في النحو واللغة، ولد سنة تسع عشرة وميتين وألف بمراد آباد، وسافر إلى رامبور، فقرأ المختصرات على من بها من العلماء، ثم سافر إلى نجيب آباد، وقرأ شرح الكافية للعارف الجامي قدس سره وغيره على مولانا عبد الرحمن القهستاني، ثم دخل دهلبي، وقرأ بعض الكتب على مولانا شير محمد القندهاري والشيخ محمد حياة اللاري، والمفتي صدر الدين الدهلوي.

ثم ولي التدريس في المدرسة السلطانية بها، فدرس بها مدة، ثم ولي نظارة التأليف، فأكمل بعض مجلدات تاج اللغات، ثم ولي الإفتاء، فاشتغل تسعاً وعشرين سنة، وسافر إلى الحرمين الشريفين سنة سبعين، فحج وزار، وأسند الحديث عن شيخ الحرم مدرّسه الشيخ جمال الحنفي، ثم رجع إلى مدينته لكهنؤ واشتغل بالإفتاء ثلاث سنوات أو نحو ذلك، ولما عزل واجد علي شاه اللكهنوي عن السلطنة، استقدمه نواب يوسف علي خان الرامفوري إلى بلدته، وولاه الإفتاء والقضاء فاستقل بها مدة حياته.

ومن مصنفاته:

١ - القول المانوس في صفات القاموس.

٢ - نور الإيضاح في أغلاط الصّحاح.

٣ - نواذر الأصول في شرح الفصول.

٤ - القول الفصل في تحقيق همزة الوصل.

- ٥- مفيدُ الطلاب في خاصِّيات الأبواب.
- ٦- غاية البيان في تحقيق السبحان.
- ٧- ميزان الأفكار في شرح معيار الأشعار.
- ٨- محصَّل العروض مع شرحه.
- ٩- رسالة في التشبيه والاستعارة.
- ١٠- رسالتان في تحقيق (ال) التعريف.
- ١١- شرح على خطبة القطبي.
- ١٢- شرح على ضابطة التهذيب.
- ١٣- حاشية على شرح السُّلَم لحمد الله.
- ١٤- حاشية على شرح الجغميني.
- ١٥- رسالة في القوس والقزح.
- ١٦- رسالة في تحقيق علم الواجب تعالى.
- ١٧- رسالة في سُبُعِ عَرَضِ الشعيرة من شرح الجغميني.
- ١٨- رسالة في التناسخ.
- ١٩- رسالة في الطهرِ الْمُتَخَلَّل.
- ٢٠- التنويه في توجيه التشبيه.
- ٢١- وفاته: توفيَّ لأربع عشرة من رمضان سنة أربع وتسعين ومئتين وألف<sup>(١)</sup>.

(١) راجع: نزهة الخواطر: ٢٥١/٨.

## العمل على الرسالة

- ١- قد فحصنا في الحصول على نسخ هذه الرسالة غاية الفحص، فما وجدنا منها إلا واحدة، فعملنا عليها بعون الله تعالى.
- ٢- قمنا بكتابة النسخة على حسب قواعد الكتابة الحديثة، مع إثبات علامات الترقيم أثناء الكتابة.
- ٣- حَرَضْنَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ عَلَى تَنْقِيَةِ النَّصِّ مِنَ الْأَخْطَاءِ النَّحْوِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ.
- ٤- الْكِتَابُ كَانَ مَمْزُوجًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، خَالِيًا مِنَ الْعَنَاقِينِ، فَقُمْنَا بِوَضْعِ الْعَنَاقِينَ الْمَلَائِمَةِ لَهَا، وَهُنَاكَ بَعْضُ الْمَوْضُوعَاتِ الْمُتَدَاخِلَةِ، وَالَّتِي رَأَيْنَا أَنَّهَا فِي حَاجَةٍ إِلَى عَنَاقِينَ مُسْتَقِلَّةٍ، وَهَذَا مَا حَرَضْنَا عَلَيْهِ.
- ٥- أَخَذَ الْمُصَنِّفُ نُصُوصًا مِنْ كُتُبِ الْفَنِّ، فَعَمِلْنَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ عَلَى نَقْلِهَا مِنْ أَصُولِهَا، وَأَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي الْحَوَاشِي مَعَ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ الْكُتُبِ وَتَخْدِيدِ الصَّفَحَاتِ - مَا أَمَكَنَ ذَلِكَ - الَّتِي يُوجَدُ بِهَا النَّصُّ.
- ٦- بَعْضُ الْأَعْلَامِ ذُكِرَتْ مُحَرَّفَةً، فَعَمِلْنَا عَلَى تَصْحِيحِهَا وَالتَّرْجِمَةِ لَهَا مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَرَاجِعِ؛ لِيَكُونَ الْبَاحِثُ أَوْ الْقَارِئُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهَا، أَوْ الرُّجُوعُ إِلَى مَصَادِرِهَا إِنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ.
- ٧- الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْأَصْلِ، عَمِلْنَا عَلَى تَشْكِيلِ كَلِمَاتِهَا، وَتَرْقِيمِهَا، وَالدَّلَالَةِ عَلَى سُورِهَا.
- ٨- قَدْ أَتَيْنَا فِي بَدَايَةِ الْكِتَابِ بِإِسْنَدِنَا فِي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ: الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، مُتَّصِلًا إِلَى الْمُصَنِّفِ إِمَامِ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْهِنْدِ، الْعَلَّامَةِ

فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ، وَمِنْهُ إِلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، مُخِي السُّنَّةِ، كَاسِرِ الْفِتْنَةِ، سَيِّدِنَا  
أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ الْقَوِيُّ.

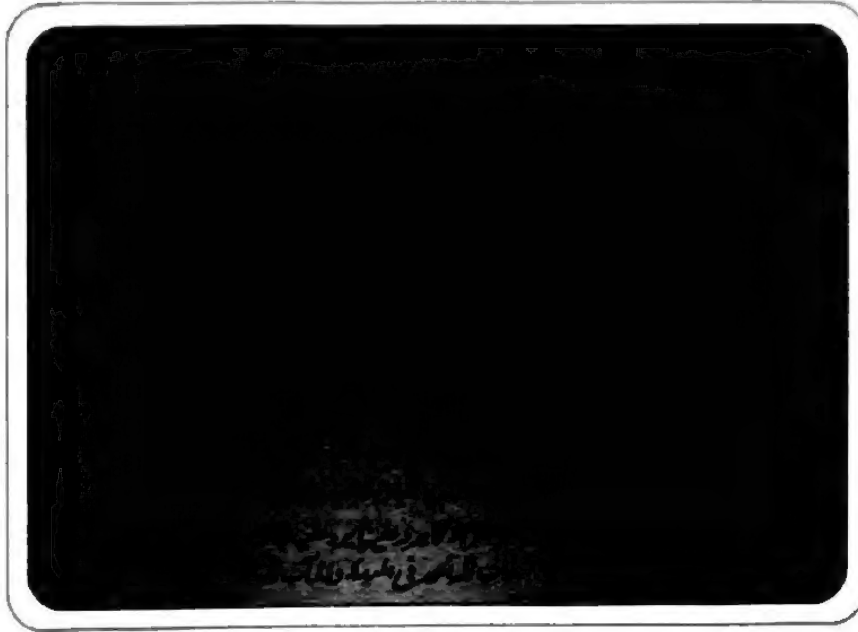




[ صور النسخ ]

الصفحة الأولى من الرسالة.





[ صور النسخ ]

الصفحة الأخيرة من الرسالة.





## [السند الأشعريُّ الخير آباديُّ]

السند: قَدْ قَرَأَ الْفَقِيرُ غُلامُ حيدر القادريُّ الخير آباديُّ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدَ فَضْلٍ سُبْحَانَ الْقَادِرِيِّ (أدام الله ظله السابغ)، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَطَاءِ مُحَمَّدَ الْبَنْدِيالَوِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى فقيه العَصْرِ، أَفْضَلِ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَانِهِ الْأُسْتَاذِ الْمُدَقِّقِ مَهْرَ مُحَمَّدَ صَدْرِ الْمُدَرِّسِينَ بِجَامِعَةِ فَتْحِيَّةٍ مِنْ مَضَافَاتِ لَاهُورِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ غُلامِ مُحَمَّدٍ الْكَوْتَرِيِّ شَيْخِ الْجَامِعَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بِبِهَاولِ فُورِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْبَحْرِ الزَّاحِرِ، خَاتَمِ الْحُكَمَاءِ مَوْلَانَا فَضْلٍ حَقِّ الرَّامُفُورِيِّ - مُحَثِّي حَوَاشِي الْإِمَامِ مِينَز زَاهِدٍ عَلَى الْأُمُورِ الْعَامَّةِ مِنْ شَرْحِ الْمَوَاقِفِ - وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَسَاتِذِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْحَقِّ الْخَيْرِآبَادِيِّ - شَارِحِ هِدَايَةِ الْحِكْمَةِ وَ الْمِرْقَاةِ وَغَيْرِهَا - وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِيهِ الْأُسْتَاذِ الْمُطْلَقِ، إِمَامِ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ مَوْلَانَا مُحَمَّدَ فَضْلٍ حَقِّ الْخَيْرِآبَادِيِّ.

وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْهُمَامِ مُحَمَّدَ فَضْلٍ إِمَامِ الْخَيْرِآبَادِيِّ - صَاحِبِ الْمِرْقَاةِ فِي الْمَنْطِقِ، وَتَلْخِصِ الشِّفَاءِ - وَهُوَ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْمَاجِدِ مَوْلَانَا عَبْدِ الرَّاجِدِ الْخَيْرِآبَادِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْإِمَامِ الْأَعْلَمِ مَوْلَانَا مُحَمَّدَ أَعْلَمِ السَّنْدِيلِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْأُسْتَاذِ الْكَامِلِ مَوْلَانَا كَمَالِ الدِّينِ، وَشَيْخِ الْعُلَمَاءِ أَسَاتِذَةِ الْهِنْدِ، وَاضِعِ الدَّرْسِ النَّظَامِيِّ مَوْلَانَا نِظَامِ الدِّينِ، وَأُسْتَاذُ الْكُلِّ قَرَأَ عَلَى الْحَافِظِ الْعَلَّامَةِ أَمَانَ اللَّهِ الْبَنَارِيِّ وَعَلَى أَبِيهِ مَلَأَ قُطْبِ الدِّينِ الشَّهِيدِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مَوْلَانَا دَانِيَالِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَسَاتِذَةِ الدَّهْرِ مَوْلَانَا عَبْدِ السَّلَامِ الدِّيَوِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مَوْلَانَا عَبْدِ السَّلَامِ اللَّاهُورِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ فَتْحِ اللَّهِ الشَّيرَازِيِّ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى جَمَالِ الدِّينِ مَحْمُودِ الشَّيرَازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْمُحَقِّقِ جَلَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ

الصُّدَيْقِيُّ الدَّوَانِيُّ الشَّافِعِيُّ بْنُ مَوْلَانَا سَعْدِ الدِّينِ أَسْعَدِ الدَّوَانِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ أَوَّلًا عَلَى  
وَالِدِهِ، ثُمَّ عَلَى الْإِمَامِ مُهَمَّمِ الْمَلَّةِ وَالدِّينِ الْكَلْبَارِيِّ - شَارِحِ الطَّوَالِحِ - وَعَلَى مَوْلَانَا  
مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ الْكَوْشَكَارِيِّ، وَعَلَى خَوَاجِهِ حَسَنِ شَاهِ الْبَقَالِ، وَهُمَا  
وَوَالِدُهُ مِنْ تَلَامِذَةِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْجُرْجَانِيِّ، وَهُوَ  
قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ مُبَارَكِ شَاهِ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ  
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قُطْبِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي عَضِدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
ابْنِ أَحْمَدَ الْإِيْجِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ الْهَنْكِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي  
الْبَيْضَاوِيِّ نَاصِرِ الدِّينِ أَبِي سَعِيدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الشَّيرَازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى تَاجِ  
الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَزْمَوِيِّ، وَعَلَى الصَّفِيِّ الْأَزْمَوِيِّ، وَهُمَا قَرَأَا عَلَى  
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنِ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ أَوَّلًا  
عَلَى وَالِدِهِ الشَّيْخِ ضِيَاءِ الدِّينِ عُمَرَ، ثُمَّ عَلَى الْعَلَّامَةِ مَجْدِ الدِّينِ الْجِيلِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ  
عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ أَبِي حَامِدِ  
الْغَزَالِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْمَعَالِيِّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ  
الْجَوْنِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ  
إِبْرَاهِيمَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْبَاهِلِيِّ الْمَتَوَّقِ (٣٧٠هـ) وَهُوَ قَرَأَ  
عَلَى شَيْخِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيِّ (الْمَتَوَّقِ  
سنة ٣٢٦هـ)، وَسُنْدُهُ مشهور





[نصُّ الرِّسَالَةِ]





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَمَّا بَعْدُ، فَهَذِهِ رِسَالَةٌ فِي عِلْمِ الْوَاجِبِ الْقَوِيِّ الْمَتَيْنِ، أَمَلْنَاهَا لِبَعْضِ الْمُشْتَغِلِينَ  
مَوَكَّلًا عَلَى اللَّهِ وَبِهِ أَسْتَعِينُ.

اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِلْمَيْنِ؛ إِجْمَالِيٌّ قَبْلَ إِيجَادِ الْعَالَمِ، وَتَفْصِيلِيٌّ بَعْدَهُ.  
وَالثَّانِي حُضُورِيٌّ، وَعَيْنُ الْمَعْلُومِ بِالِاتِّفَاقِ، لَكِنْ لَيْسَ صِفَةً الْكَمَالِ، حَتَّى يَصْرَهُ  
الِاسْتِكْمَالُ بِالْغَيْرِ<sup>(١)</sup>، أَوْ زِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ<sup>(٢)</sup>، وَعَدَمُهُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ<sup>(٣)</sup>. وَالْأَوَّلُ  
تَحَيَّرَ فِيهِ الْعُقَلَاءُ الْأَذْكِيَاءُ، وَتَرَلَزَلَ فِيهِ قَدَمُ أَسَاطِينِ الْحُكَمَاءِ، فَاخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ  
وَتَحَزَّبُوا، فَذَهَبُوا إِلَى مَا ذَهَبُوا، ثُمَّ الْمُتَأَخَّرُونَ مَذَاهِبَهُمْ قَدْ جَمَعُوا، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا

(١) تَوْضِيحُهُ : أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى بِالْمُمَكِّنَاتِ عَلَى نَحْوَيْنِ : عِلْمٌ إِجْمَالِيٌّ، وَهُوَ قَبْلَ إِيجَادِ الْمُمَكِّنَاتِ. وَعِلْمٌ تَفْصِيلِيٌّ  
وَهُوَ بَعْدَ الْإِيجَادِ، كَمَا أَنَّ الْبِنَاءَ يَعْلَمُ مَا يَبْنِيهِ، وَيَصُورُهُ فِي ذَهْنِهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ، ثُمَّ يَعْلَمُهُ بِصُورَتِهِ التَّفْصِيلِيَّةِ بَعْدَ  
الْفِرَاقِ عَنْ بِنَائِهِ، كَذَلِكَ الْوَاجِبُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ وَجُودِهَا وَيَعْدُ وَجُودَهَا، وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ عِلْمِ  
الْبِنَاءِ قَبْلَ الْوُجُودِ، وَبَيْنَ عِلْمِ الْوَاجِبِ قَبْلَ وَجُودِ الْأَشْيَاءِ؛ فَإِنَّ فِي الْأَوَّلِ إِجْمَالًا مُنَافِيًا لِلْكَشْفِ التَّامِّ، وَفِي  
الثَّانِي انْكَشَافٌ تَامٌّ، فَالَّذِي تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا قَبْلَ وَجُودِهَا عَلِيمًا تَامًّا كَمَا يَعْلَمُ بَعْدَ وَجُودِهَا، وَهَذَا الْعِلْمُ  
السَّابِقُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْعِلْمِ الْفَعْلِيِّ وَالْعِلْمِ الْإِجْمَالِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَبْدَأُ لِفِعْلِ الْخَلْقِ وَمُنْشَأُ لَجَعْلِ الْأَشْيَاءِ، فَإِنَّ الْجَاعِلَ  
مَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَجْعُولَ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ الْجَعْلُ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمُنْشَأُ لَانْكَشَافِ الْمُمَكِّنَاتِ، وَلَانْكَشَافِ غَيْرِهَا وَاحِدًا،  
وَالْعِلْمُ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ إِيجَادِ الْأَشْيَاءِ يُسَمَّى بِالتَّفْصِيلِيِّ، وَمَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ هُوَ الْأَوَّلُ، لَا الثَّانِي؛  
لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْغَيْرِ، فَلَوْ كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَزِمَ اسْتِكْمَالُهُ تَعَالَى بِالْغَيْرِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، فَافْهَمْ.

(٢) أَي : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى ذَاتِهِ تَعَالَى مَعَ أَنَّهُ عَيْنُهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ إِذَا كَانَ نَفْسَ وَجُودِ  
الْمَعْلُومِ، وَالْمَعْلُومُ مُغَايِرٌ لَهُ فَوْجُودُهُ زَائِدٌ عَلَيْهِ تَعَالَى، فَصَارَ الْعِلْمُ الْمُتَحَدُّ مَعَهُ زَائِدًا عَلَيْهِ أَيْضًا، فَيَلْزَمُ زِيَادَةُ  
الصِّفَةِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهَا عَيْنُ الذَّاتِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي مَوْضِعِهِ.

(٣) أَي : مِنَ الْمَحَقَّقِ أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْلُومَ فِي الْعِلْمِ الْحَضُورِيِّ مُتَّحِدَانِ ذَاتًا وَاعْتِبَارًا مِنْ غَيْرِ تَغَايِيرٍ أَصْلًا، فَلَوْ  
كَانَ عِلْمُ الْبَارِي تَعَالَى مُطْلَقًا بِنَفْسِهِ، وَبَغَيْرِهِ حَضُورِيًّا، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ تَعَالَى مَعَ الْمَعْلُومَاتِ الْمُمَكِّنَاتِ  
مُتَّحِدًا؛ لَمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَضُورِيَّ نَفْسَ الْمَدْرَكِ الْحَاضِرِ عِنْدَ الْمَدْرَكِ. وَالْمُمَكِّنَاتُ كُلُّهَا حَادِثَةٌ،  
فَتَحَقَّقَتْ مَرْتَبَةً لَمْ يَوْجَدْ مُمْكِنٌ فِيهَا، فَلَا يَتَحَقَّقُ عِلْمُهُ تَعَالَى فِي تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ؛ لِاسْتِلْزَامِ انْتِفَاءِ أَحَدِ الْمُتَحَدِّينِ  
انْتِفَاءً الْآخَرَ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ الْبَارِي عَالِمًا قَبْلَ الْمَعْلُومِ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ مَا تَقَرَّرَ عَنْدهُمْ مِنْ أَنَّ لَهُ تَعَالَى عَلِيمًا  
فَعَلِيًّا إِجْمَالِيًّا مُقَدِّمًا عَلَى إِيجَادِ الْعِلْمِ وَسَبِّحًا لَهُ.

اعْتَرَضُوا وَقَدَحُوا، وَالْإِخْتِمَالَاتُ الْعَدِيدَةُ عَلَى ظَنِّهِمْ اخْتَارُوا وَرَجَحُوا، وَلِلنَّاسِ فِيمَا  
يَعِشُقُونَ مَذَاهِبٌ، وَإِنِّي أَذْكُرُ تَقْرِيرًا مُخْتَصَرًا، وَاخْتَارُ قَوْلًا مُنْتَصَرًا؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْكَلَامِ  
مَا قَلَّ وَدَلَّ، وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ وَأَتَوَكَّلُ.



## [ بيان المذاهب المعتمدة في علم الله تعالى بالممكنات <sup>(١)</sup> ]

فَأَقُولُ: عِلْمُهُ الْأَزَلِيُّ بِالْعَالَمِ إِمَّا خَارِجٌ عَنْهُ <sup>(٢)</sup>، فَمُنْضَمٌّ، أَوْ مُتَنَزِعٌ، أَوْ مُبَائِنٌ، أَوْ لَا؛ فَعَيْنُهُ، أَوْ جُزْؤُهُ. فَهَذِهِ الْاِخْتِمَالَاتُ الْخَمْسَةُ عَقْلِيَّةٌ، لَكِنْ لَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى الْجُزْئِيَّةِ؛ لِاسْتِغْلَاظِهِ تَرْكِيبُهُ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا <sup>(٣)</sup>. وَالْبَوَاقِي انْدَرَجَ فِيهَا عَشْرَةُ مَذَاهِبَ، فَالْمُبَائِنُ انْدَرَجَ تَحْتَهُ خَمْسَةُ مَذَاهِبَ:

الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ أَفَلَاطُونِ الْإِلَهِيِّ، الْقَائِلِ بِالصُّورِ الْمُجَرَّدَةِ الْقَائِمَةِ بِنَفْسِهَا، وَهُوَ الْمَثَلُ الْأَفَلَاطُونِيَّةُ.

وَالثَّانِي: مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْمَشَائِينِ الْقَائِلِينَ بِالْوُجُودِ الدَّهْرِيِّ لِلْمُمْكِنَاتِ، مَعَ

(١) عِلْمُهُ تَعَالَى بِالْمُمْكِنَاتِ: وَتَحْرِيرُ مَحَلِّ التَّرَاخُ أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى قِسْمَانِ؛ أَحَدُهُمَا: عِلْمٌ فِعْلِيٌّ، وَالْآخَرُ: عِلْمٌ انْفِعَالِيٌّ. فَالْفِعْلِيُّ هُوَ عِلْمُ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ وُجُودِهَا فِي الْخَارِجِ. وَالْعِلْمُ الْانْفِعَالِيُّ هُوَ عِلْمُ الْأَشْيَاءِ بَعْدَ وُجُودِهَا. وَالْعِلْمُ الْانْفِعَالِيُّ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْعِلْمِ الْفِعْلِيِّ، كَمَا أَنَّ الْبِنَاءَ يَتَصَوَّرُ أَوَّلًا صُورَةً الْمُنْتَزِلِ الْعَالِيِّ - وَهَذَا عِلْمُهُ الْفِعْلِيُّ - ثُمَّ يَبْنِي عَلَى طَبَقٍ مَا فِي الذَّهْنِ مِنْ اتِّقَافِهِ - وَهَذَا الْعِلْمُ الْانْفِعَالِيُّ - وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، إِنَّمَا التَّرَاخُ فِي كَيْفِيَّةِ الْعِلْمِ الْفِعْلِيِّ لِلْمُمْكِنَاتِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْعِلْمِ بِالْمُمْكِنَاتِ عِلْمًا يَقْتَضِي أَنَّ الْمَعْلُومَ - أَيِ الْمُمْكِنَاتِ - مَوْجُودٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِلَا مَعْلُومٍ لَا يُعْقَلُ - كَمَا هُوَ مُتَقَرَّرٌ عَقْلًا - فَيَلْزَمُ أَنَّ تَكُونَ الْمُمْكِنَاتُ مَوْجُودَةً فِي الْأَزَلِ، مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ، فَضْلًا عَنْ وُجُودَاتِ الْمُمْكِنَاتِ. وَأَمَّا كَوْنُهُ فِعْلِيًّا فَهُوَ يَسْتَدْعِي أَنَّ لَا تَوْجُدَ الْمُمْكِنَاتِ عِنْدَ عِلْمِهِ تَعَالَى بِهَا؛ لِأَنَّ دَرَجَةَ الْعِلْمِ الْفِعْلِيِّ خَالِيَةٌ عَنِ الْإِبْجَادِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ الْفِعْلِيُّ فِعْلِيًّا. وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِسَلْبِ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ. وَبِالْجُمْلَةِ إِنْ فَرَضَ وُجُودَ الْمُمْكِنَاتِ كُلِّهَا عِنْدَ عِلْمِهِ تَعَالَى بِهَا فَانْتَفَى الْعِلْمُ الْفِعْلِيُّ، وَإِنْ فَرَضَ عَدَمَ وُجُودِهَا كُلِّهَا عِنْدَ عِلْمِهِ بِهَا يَلْزَمُ أَنَّ يَتَحَقَّقَ الْعِلْمُ بِدُونِ الْمَعْلُومِ، وَلِحُلِّ هَذِهِ الْمَشْكَلَةِ اخْتَلَفَ الْقَوْمُ وَتَعَدَّدَتِ الْمَذَاهِبُ، فَتَدَبَّرْ.

(٢) عَنْ ذَاتِهِ تَعَالَى الْمُقَدَّسَةُ.

(٣) لِأَنَّ تِلْكَ الْأَجْزَاءَ لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا مُمْكِنَاتٍ، أَوْ وَاجِبَاتٍ، أَوْ مُمْتَنِعَاتٍ، وَالْكَلِّ بَاطِلٌ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ وُجُودَ الْمُمْكِنِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقِيمَ غَيْرَهُ؛ لِتَسَاوِي طَرَفَيْ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قِيَوْمًا لْغَيْرِهِ؟ وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ وَاجِبًا يَكُونُ مُنْفَصِلًا عَنْ غَيْرِهِ هُوِيَّةً وَمُتَايِزًا فِي نَفْسِهِ، وَالتَّرْكِيبُ يُنَافِيهِ. وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَلَأَنَّ الْمُمْتَنِعَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ مُصَدَّقًا فَكَيْفَ يُعْطَى الْوُجُودَ غَيْرَهُ.

ثَابِتَاتِهَا، وَتُغَيِّرَاتِهَا الْمَوْجُودَةُ فِي وَعَاءِ الدَّهْرِ الْمُسَمَّى بِالْوَاقِعِ، فَهِيَ مَوْجُودَةٌ عِنْدَهُ مَعًا، وَالْحُدُوثُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْنَا.

وَالثَّالِثُ: مَذْهَبُ بَعْضِ الْمَشَائِئِنِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ الْعَقْلُ الْأَوَّلُ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الصُّورِ الْحَاصِلَةِ فِيهَا.

وَالرَّابِعُ: مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُعْتَزِّلَةِ الْقَائِلِينَ بِالْأَعْيَانِ الثَّابِتَةِ الْحَاضِرَةِ عِنْدَهُ تَعَالَى قَبْلَ الْوُجُودِ.

وَالْخَامِسُ: مَذْهَبُ صَاحِبِ الْإِشْرَاقِ، الْقَائِلِ بِالْإِشْرَاقِ النُّورِيِّ، وَالْحُضُورِ الشُّرُوقِيِّ؛ إِذْ هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ تَعَالَى نُورُ الْأَنْوَارِ، ظَاهِرٌ لِذَاتِهِ وَغَيْرُهُ ظَاهِرٌ لَهُ؛ إِذِ الْعِلْمُ مُفَاضٌ عَنْ شُعَاعِهِ الْفَائِضِ عَلَى جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَإِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى عِلَّةٌ لِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ؛ فَعِلْمُ الْعِلَّةِ يُوجِبُ عِلْمَ الْمَغْلُولِ.

وَالْمُتَزَعُّ: مَذْهَبُ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْقَائِلِينَ بِالصِّفَةِ الْبَسِيطَةِ، ذَاتِ إِضَافَةٍ - أَعْنِي: التَّعَلُّقَ الْخَاصَّ لَهُ تَعَالَى بِالْمَاهِيَّاتِ الْمُمَكِّنَةِ قَبْلَ الْإِجَادِ، وَهُوَ مَعْنَى إِنْتِزَاعِيٍّ.

وَالْمُنْظَمُ: هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخَيْنِ: أَرِسْطَاطَالِيَسَ وَأَبِي نَضْرِ الْفَارَابِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ بْنِ سِينَا، الْقَائِلِينَ بِالصُّورِ الْمُرْتَسِمَةِ لِلْمُمَكِّنَاتِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى.

وَالْعَيْنِيَّةُ: أَنْدَرَجَ تَحْتَهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ:

الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ الصُّوفِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ ذَاتُ الْوَاجِبِ وَوُجُودُهُ الْمُتَّحِدَانِ مَعَ الْمُمَكِّنَاتِ ذَاتًا وَوُجُودًا، فَالْمُتَعَيَّنُ بِكُلِّ تَعَيَّنٍ هُوَ الْمُمَكِّنُ، وَالْمُعَرَّى عَنْهُ الْوَاجِبُ.

وَالثَّانِي: مَذَاهِبُ الْحُكَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ وَجُودُهُ تَعَالَى مَعَ تَغَايُرِ ذَاتِ الْوَاجِبِ وَالْمُمَكِّنِ، فَعِلْمُهُ بِذَاتِهِ مَنْطُوقٌ عَلَى عِلْمِهِ بِالْمُمَكِّنَاتِ؛ إِذْ مِنْ جُمْلَةِ أَخْوَالِ ذَاتِهِ كَوْنُهُ مَبْدَأُ لَهَا.



وَالثَّالِثُ: مَذْهَبُ قَرْفُورِيُوسَ الْقَائِلِ بِاتِّحَادِ الْعَاقِلِ مَعَ الْمَعْقُولِ.  
فِيْلِكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُشْتَهَرَةِ الشَّائِعَةِ الذَّائِعَةِ، وَكُلٌّ مِنْهَا مَخْدُوشٌ  
وَمَقْدُوحٌ.



[مذهب أفلاطون الإلهي أنه تعالى يعلم الممكنات بصور قائمة بأنفسها، وهي المثل الأفلاطونية<sup>(١)</sup>]

فَبَرِدْ عَلَى مَذَهَبِ أَفْلَاطُونٍ: أَمَّا أَوَّلًا؛ فَلِأَنَّ صُورَ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرُ، وَصُورَ الْأَعْرَاضِ أَعْرَاضٌ قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا، فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ صُورَةً قَائِمَةً بِنَفْسِهَا لَا يَكُونُ الْوَاجِبُ تَعَالَى عَالِمًا بِالْأَعْرَاضِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ قِيَامُهَا بِأَنْفُسِهَا.

وَيُجَابُ: بِجَوَازِ قِيَامِهَا بِأَنْفُسِهَا فِي عَالَمِ الْأَنْوَارِ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا فِي الْخَارِجِ، كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فِي الْخَارِجِ، وَقَائِمٌ بِغَيْرِهِ فِي الدِّهْنِ، وَكَأَلْعَمَالٍ تَصِيرُ جَوَاهِرُ فِي الْآخِرَةِ حَالِ الْوِزْنِ، وَكَذَلِكَ صُورُ الْمَعْدُومَاتِ الْمُمْكِنَةِ وَالْمُتَمَتِّعَةِ؛ لِجَوَازِ قِيَامِهَا بِنَفْسِهَا فِي عَالَمِ الْأَنْوَارِ.

وَيُزَاحُ بِأَنَّ مَدَارَ الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ عَلَى الْقِيَامِ بِمَوْضُوعٍ وَعَدَمِهِ فِي الْخَارِجِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ قِيَامُ الْعَرَضِ بِنَفْسِهِ فِي الْخَارِجِ، مَعَ أَنَّ الثَّابِتَ عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ لَيْسَ وَزَنَ نَفْسِ الْأَعْمَالِ، بَلْ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ، أَوْ الْجَوَاهِرِ الصَّالِحَةِ

(١) أي: الصور المجردة المثل الأفلاطونية التي تُنسب إلى أفلاطون؛ لأنه قال بوجود المثال، قال العلامة الشيرازي في شرح (حكمة الإشراق): إِنَّ الْمَثْلَ وَإِنْ كَانَ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي النُّوعِ الْمَادِّي وَهُوَ الضَّمُّ إِلَى الْجِسْمِ الَّذِي هُوَ الضَّمُّ حَتَّى كَانَ الْمَثَلُ أَخْصَصَ بِالضَّمِّ، فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ الْمَثَلُ فِي رَبِّ النُّوعِ؛ لِأَنَّ رَبَّ النُّوعِ مَثَلٌ لِلنُّوعِ فِي عَالَمِ الْعَقْلِ، كَمَا أَنَّ الضَّمَّ مَثَلٌ لِلنُّوعِ الْمَادِّي فِي عِلْمِ الْحَسَنِ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ رَبِّ النُّوعِ وَالضَّمِّ مَثَلٌ لِلْآخَرِ فِي كَوْنِهِ مَثَلًا لِنَفْسِهِ، وَإِنْ تَفَاوُتَا بِحَسَبِ طَرَفِي الْعَقْلِ، وَالْحَسَنُ يُقَالُ لِرَبِّ النُّوعِ الْمَثَلِ، ثُمَّ أَعْلَمَ لِيُكْشَفَ مِنْهُ مَعْنَى الْمَثَلِ الْأَفْلَاطُونِيَّةِ، وَيُزَوَّلُ الِاتِّبَاسُ عَنْهَا؛ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَثَلِ الْأَفْلَاطُونِيَّةِ فِي بَحْثِ الْمَاهِيَّةِ الطَّبَائِعِ الْأَزَلِيَّةِ وَالْأَبَدِيَّةِ الْمُتَمَايِزَةِ عَنِ الْأَفْرَادِ فِي اعْتِبَارِ الْعَقْلِ، أَعْنَى نَفْسِ الطَّبِيعَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، مَعَ عَزْلِ النَّظَرِ عَنْ مَقَارِنَتِهَا بِخُصُوصِيَّةِ الْمَادَّةِ وَعَوَارِضِهَا، وَهُوَ الشَّيْءُ الْإِلَهِيُّ دُونَ الشَّيْءِ الطَّبِيعِيِّ الْمَكْتَنَفِ بِعَوَارِضِ الْمَادَّةِ، وَفِي بَابِ تَفْصِيلِ الْعَوَالِمِ عَالَمِ الْمَثَلِ الْمُتَوَسِّطَةِ بَيْنَ عَالَمِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَفِي مَقَامِ إِثْبَاتِ الصُّورَةِ النَّوْعِيَّةِ الْجَوَاهِرِ الْمَجْرَدَةِ عَنِ الْمَوَادِّ الْمُسَمَّاةِ بِأَرْيَابِ النُّوعِ، وَفِي مَبْحَثِ (عِلْمِ الْبَارِي) كَمَا نَحْنُ فِيهِ الصُّورُ الْإِلَهِيَّةِ الْمَجْرَدَةِ الْقَائِمَةُ بِأَنْفُسِهَا لَا بِذَاتِ الْوَاجِبِ تَعَالَى. هَذَا مَا حَقَّقَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْحُكَمَاءِ الرَّاسِخِينَ.

(٢) أي: عالم الأمثال الذي يتوسط بين عالم الماديات والمجردات.

لِلوَزْنِ بِإِزَاءِ الْأَعْمَالِ، كَمَا فِي التَّفْسِيرِ النَّسَابُورِيِّ<sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْقِيَامِ بِأَنْفُسِهَا أَنْ لَا تَكُونَ قَائِمَةً بِالْعَالِمِ، وَلَا يُتَانَفِيهِ قِيَامُهَا فِي مَحَالِّهَا.

وَيُزَاحُ بِأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةً، وَهِيَ مَا قَامَتْ بِالْمَوْصُوفِ قِيَامَ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ. فَلَوْ لَمْ يَقُمْ بِالْوَاجِبِ كَيْفَ يَكُونُ عَالِمًا؟.

وَيَأْتِي نَعْلَمُ الْأَعْرَاضِ بِدُونِ الْجَوَاهِرِ، فَكَيْفَ لَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى؟ وَعَلَى مَا قُلْتُمْ يُلْزَمُ عَدَمُ عِلْمِهِ تَعَالَى بِالْأَعْرَاضِ بِدُونِ الْجَوَاهِرِ. وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ» أَنَّ لَهُ نِسْبَةً إِلَى الْعِلْمِ كَالْمُشَمْسِ، بِمَعْنَى أَنَّ لَهُ نِسْبَةً إِلَى الشَّمْسِ<sup>(٣)</sup>.

وَالثَّانِي بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِعَدَمِ عِلْمِهِ عَلَى ذَلِكَ النَّهْجِ<sup>(٤)</sup>، نَعَمْ لَوْ لَمْ يَعْلَمْهَا اللَّهُ تَعَالَى مُطْلَقًا يُلْزَمُ الْمَحْذُورُ، وَلَيْسَ يُلْزَمُ عِلْمُهُ تَعَالَى بِكَيْفِ يَعْلَمُ الْمُمَكِّنُ إِمَّا يَعْلَمُ أَنَّ عِلْمَنَا بِالْمُمَكِّنَاتِ حُصُولِيٌّ لَا عِلْمُهُ تَعَالَى عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ؛ إِذْ ذَلِكَ صِفَةٌ نَقْصٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى، فَكَذَا عِلْمُنَا بِالْأَعْرَاضِ بِدُونِ الْجَوَاهِرِ، الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْوَاقِعِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَعْلَمُهَا كَمَا هِيَ فِي الْأَمْرِ، فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ اللَّهُ تَعَالَى الْخَمْسَةَ زَوْجًا، بَلْ قَرَدًا، لَا يُلْزَمُ النِّقْصُ.

(١) راجع : غرائب القرآن ورغائب الفرقان للإمام نظام الدين النيسابوري : ٩٥ / ٣ ، سورة الأنعام.

(٢) هذا هو الحق؛ لأنَّ الماهيات تكون محفوظة في الوجودين الخارجيين والذهنيين، فما كان جوهرًا في حد ذاته لا يكون عرضًا، وما يكون عرضًا لا يكون جوهرًا، ولو اختلفت الأمكنة والظروف، وأيضًا العقل السليم بعد قلب الماهيات من الممتنعات.

(٣) المشتق لا يقتضي أن يكون الوصف قائمًا بالمبدأ قِيَامَ الصِّفَةِ بِالْفَاعِلِ، هذا لو كان كذلك فإنها يجري في الصفات الحسولية دون الحضورية، والعلم لا سيما في حق الباري تعالى عنه ووصف حضوره كما تقرَّر في مقامه. والتحقيق أنَّ المشتقات معانٍ بسيطة لا تركيب فيها؛ لأنَّ المشتقَّ هو المبدأ وليس التغيرات بينهما إلا اعتبارًا، ولا يدخل فيه النسبة ولا الموصوف كما حققه الفاضل السيد الزاهد الهروي قدس سره في حواشي شرح التهذيب للدُّوَانِي: ١٤٢-١٤٣، فعلى هذا لا يصحُّ هذا الجواب كما لا يخفى.

(٤) فالمنفيُّ هو نحو الإدراك ليس المدرك، فتدبر.

أَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْمُمْكِنَاتِ قَبْلَ إِجَادِهَا مَعْدُومَاتٌ صَرَفَةً، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ قِيَامُ صُورِهَا بِأَنْفُسِهَا، أَوْ بِشَيْءٍ آخَرَ؛ إِذِ الْمَعْدُومُ لَا صُورَةَ لَهُ<sup>(١)</sup>.

وَيُجَابُ بِأَنَّ الصُّورَةَ قَدْ تُسْتَفَادُ مِنَ الْخَارِجِ، وَقَدْ تُخْتَرَعُ كَمَا أَنَّ الْبِنَاءَ يَخْتَرَعُ فِي ذِمِّهِ صُورَةُ الْمَكَانِ، ثُمَّ يَبْنَى مُطَابِقًا لِمَا صُورَهُ أَوَّلًا.

وَيُزَاحُ بِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَكُونُ تِلْكَ الصُّورُ قَائِمَةً فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ تَعَالَى وَعِلْمًا حُصُولِيًّا انْفِعَالِيًّا، كَعِلْمِ الْبِنَاءِ بِصُورَةِ الْمَكَانِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ كَانَ الْكَلَامُ فِي عِلْمِهِ الْحُضُورِيِّ فَهُوَ تَوْجِيهُ الْقَوْلِ بِمَا لَا يَرْضَى بِهِ قَائِلُهُ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِأَنَّ أَفَلَاطُونَ يَقُولُ: إِنَّ الْمُمْكِنَاتِ الْمَعْدُومَةَ مُنْكَشِفَةٌ عِنْدَهُ تَعَالَى تِلْكَ الصُّورَ، وَإِذِ الْعِلْمُ يُسَاوِقُ الْإِمْتِيَازَ الْمُسْتَلَزِمَ لِلْوُجُودِ، فَكَيْفَ تَمْتَازُ الْمَعْدُومَاتُ فِيمَا بَيْنَهَا<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّ تِلْكَ الصُّورَ لَا بُدَّ لَهَا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَةً فِيهِ بِصُورٍ أُخْرَى، فَيَتَسَلَّلُ أَوْ يَنْفَسِحُ لَوْجُودِهَا عِنْدَهُ تَعَالَى، فَلْيَكْتَفِ بِذَوَاتِهَا بِنَفْسِهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعَلَاقَةَ حَاصِلَةٌ لَهَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الصُّورِ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِأَنَّ تِلْكَ الصُّورَ: إمَّا وَاجِبَةٌ بِالذَّاتِ فَيَلْزَمُ تَعَدُّدُ الْوُجَبَاءِ<sup>(٥)</sup>، أَوْ مُمْتَنِعَةٌ فِيهِ بِاطِلَةٍ؛ إِذِ الْمُمْتَنِعُ لَا وُجُودَ لَهُ وَلَا صُورَةَ لَهُ<sup>(٦)</sup>، أَوْ مُمَكِّنَةٌ فَيَكُونُ فَائِضَةً

(١) راجع : إلهيات الشفاء، المقالة الأولى، الفصل الخامس: ٣٢/١، شرح المقاصد للتفتازاني قدس سره: ١٢١/٢، شرح المواقف للسيد: ١٨٦/١.

(٢) قد ذُكِرَ الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْبِنَاءِ وَعِلْمِ الْبَارِي تَعَالَى، فَتَذَكَّرْهُ.

(٣) راجع للتدقيق: حواشي العلامة عبد الحكيم السيالكوتي على شرح المواقف للسيد: ٨٠-٨١.

(٤) راجع للتفصيل: شرح القاضي محمد مبارك على سُلَمِ الْعُلُومِ: ١٠-١١.

(٥) وهو ممنوع ببرهان التمانع.

(٦) وهو باطل مع أن الممتنع لا صورة له وإنما يُعْلَمُ الْمُمْتَنِعُ بِطَرِيقِ الْمَقَابِصَةِ وَالتَّشْبِيهِ وَهُوَ لَا يُعْطَى عِلْمُ الْحَقِيقَةِ كَمَا فُصِّلَ فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ لِلْسَّيِّدِ: ١٨٦، شرح المقاصد للتفتازاني قدس سره: ١٢١/٢.

الذات، والوجود منه تعالى كذوئها؛ إذ الفاعل المختار لا بد له أن يعلم الشيء؛ أولاً، ثم يوجده فهي إما معلومة بصور أخرى، وهي أيضاً بأخرى وهكذا، فيلزم التسلسل<sup>(١)</sup>، أو بأنفسها، فليكن علم ذواتها أيضاً بنفسها، أو بذواتها فيلزم الدور وتوزيع نحو العلم، أو صادرة عن غير مسبوقية العلم، فيلزم أن لا يكون الله تعالى فاعلاً مختاراً، أو يجاب باختيار الممكنات وعدم مسبوقية العلم بأن العلم صفة الكمال، ولا بأس بإيجابه تعالى في إيجاد الصفات؛ فإنه موجب فيه لا مختار.

ويُزاح بأن الصور على هذا المذهب أمور مباحنة، والأمر المبين لا يُحمل على الشيء<sup>(٢)</sup>، بخلاف الصفة، فالقول بـ «أنها صفات» مجرد لفظ لا مضداق له؛ إذ لو كان مجرد حضورها عنده تعالى بعد الإيجاد كافيًا؛ لكونها صفات له، فليكن ذوات الصور أيضاً كذلك؛ لكونها حاضرة عنده تعالى بعد الإيجاد، وهذا الإيراد يعم جميع المذاهب المندرجة تحت المنفصل.

وأما سادساً: فلأنه يلزم الجهل في مرتبة الذات<sup>(٣)</sup>.

وما يجاب بأنه لا بأس فيه، وإنما التقص في الجهل النفس الأمري، والجهل في المرتبة ليس في نفس الأمر.

يُزاح بأن مرتبة تقدم الذات من مراتب نفس الأمر، نعم ليست من المراتب الخارجية، فتأمل.

وأما سابعاً: فلأن الصور أمور منفصلة، فيلزم زيادة صفة العلم عليه، والاستكمال بالغير<sup>(٤)</sup>.

(١) لأن العلوم الحاصلة بالصور أيضاً صور، فتكلم فيها.

(٢) لأن مناط الحمل هو الاتحاد في الوجود، والمباينة تنافيه.

(٣) أي: المرتبة لا يلاحظ معها شيء ما.

(٤) قد مر تقريرهما بالتوضيح.

وَأَمَّا ثَامِنًا: فَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَقْدُورَاتُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْحَوَادِثُ الْيَوْمِيَّةُ، وَكَذَا نَعِيمُ الْجَنَانِ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، بِمَعْنَى لَا تَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ<sup>(١)</sup>، فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِهَا بِالصُّورِ الْغَيْرِ الْمُتَنَاهِيَةِ بِالْفِعْلِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الْجَهْلُ الْمُسْتَحِيلُ، وَإِذِ الْمَعْلُومَاتُ مُتَرْتِبَةٌ، فَيَلْزَمُ تَرْتُّبُ الْعُلُومِ بِحَسَبِهَا، وَالْأُمُورُ الْغَيْرُ الْمُتَنَاهِيَةِ الْمُرْتَبَةِ، يُنْطَلِقُهَا بَرَاهِينُ التَّسْلُسِ مِنَ التَّطْبِيقِ وَالتَّضَايُفِ وَغَيْرِهِمَا<sup>(٢)</sup>.



(١) أي: العلمُ بالأشياء لا يصل إلى حدٍّ لا يمكن أن يتجاوزه، بل كل مرتبة يصل إليها العلمُ بها يمكن وصوله إلى مرتبة أخرى.

(٢) راجع: الكلام المتين في تحرير البراهين للعلامة عبد الحكي اللكهنوي رحمه الله: صفحة ٤-٥.

[ مذهب جمهور المشائين أنه تعالى يعلمها بوجودها الدهري<sup>(١)</sup> ]

وَيَرُدُّ عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْمَشَائِينَ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعِلْمِ الْفِعْلِيِّ لَهُ تَعَالَى قَبْلَ إِنْجَادِ الْعَالَمِ، وَهَذَا الوجودُ الدَّهْرِيُّ، لَوْ كَانَ عِلْمًا يَكُونُ انْفِعَالِيًّا، تَابِعًا لِلْمَوْجُودَاتِ وَبَعْدَ إِنْجَادِهَا.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْإِسْتِكْمَالُ بِالْغَيْرِ، وَزِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْعِلْمُ حَيْثُ عَيْنُ الْمَعْلُومِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَمَّا تُبْطِلُهُ بَرَاهِينُ التَّسْلُسِ؛ ضَرُورَةُ تَرْتُّبِ الْمُتَّصِلَاتِ بِالْإِتِّصَالِ، وَ الْمُعِدَّاتِ بِالطَّبْعِيِّ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّ هَذِهِ الْمَوْجُودَاتِ لَوْ كَانَتْ حَادِثَةً بِالزَّمَانِ يَلْزَمُ الْجَهْلُ الْمُسْتَحِيلُ قَبْلَ إِنْجَادِهَا خَارِجًا، أَوْ قَدِيمَةً فَيَلْزَمُ الْجَهْلُ فِي مَرْتَبَةِ ذَاتِ الْوَاجِبِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهَا ذَاتًا.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِأَنَّ الْحَوَادِثَ الْيَوْمِيَّةَ لَا مَحَالَةَ تَكُونُ دَاخِلَةً فِيهَا، فَتَكُونُ حَاضِرَةً عِنْدَهُ تَعَالَى أَرْلًا وَأَبَدًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى وُجُودِهَا عَلَى نَهْجِ الْحُدُوثِ الْيَوْمِيِّ، وَ يَلْزَمُ قَدَمُ الْحَوَادِثِ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْحُدُوثَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى.

(١) يعني: أن علمه تعالى على الممكنات بالوجود الدهري للممكنات؛ فإنهم قالوا: إن للعالم وجودان؛ الأول: الوجود الدهري وهو الوجود الأصلي الذي ليس مقيّدًا بزمان ولا مكان. والثاني: الوجود الزماني وهو الوجود الحادث.

(٢) اشترط الفلاسفة في جريان برهان التطبيق في إبطال الأمور الغير المتناهية شرطين: الأول أن تكون موجودة، والآخر: أن تكون مترتبة سواء كان الترتيب اتصاليًا زمنيًا أو طبعا. والحق أن هذا الاشتراط باطل؛ لما حققه المحقق الدواني قدس سره في شرح العقائد العنصرية: ٤٤ - ٤٨.

[مذهب بعض المشائين<sup>(١)</sup> أنه يعلمها بعلم وجود العقل الأول مع ما يندرج فيه]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْمَشَائِينِ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ الصُّورَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْعَقْلِ الْأَوَّلِ - لَا مَحَالَةَ - تَكُونُ مُمَكِّنَاتٍ صَادِرَةً مِنْهُ تَعَالَى، فَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ الْعِلْمِ ذَاتًا وَزَمَانًا، حَتَّى لَا يُلْزَمَ الْجَهْلُ الْمُسْتَحِيلُ فَهُوَ بِصُورَةٍ أُخْرَى، فَيُلْزَمُ التَّسْلُسُ، أَوْ يَنْفَسِهَا، فَلْيَكُنْ حَالُ ذَوَاتِ الصُّورِ كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا اخْتِمَالُ عَدَمِ سَبْقِ الْعِلْمِ وَصُدُورِهَا اضْطِرَارًا؛ لِكَوْنِهَا عِلْمًا وَصِفَةً لَهُ تَعَالَى فَمَذْفُوعٌ كَمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ بِالصِّفَةِ مُجَرَّدُ لَفْظٍ، أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ لَا يَكُونُ صِفَةً؟

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْعَقْلَ الْأَوَّلَ مُقَدَّمٌ عَلَى الصُّورِ الْحَاصِلَةِ قَبْلَ إِيجَادِهِ تَقْدُّمًا ذَاتِيًّا أَوْ زَمَانِيًّا، وَإِذَا مَذْهَبُ هَؤُلَاءِ أَنَّ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ بِصُورَتِهِ، فَصُورَةُ الْعَقْلِ إِمَّا قَائِمَةٌ بِهِ تَعَالَى، أَوْ غَيْرِهِ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَسْتَحِيلُونَ كَوْنَ الْوَاجِبِ مَحَلًّا لِلصُّورِ، فَيُلْزَمُ كَوْنُهُ تَعَالَى فَاعِلًا وَقَابِلًا مَعًا<sup>(٣)</sup>، وَلَا قَابِلَ آخَرَ هُنَاكَ، أَوْ يُلْزَمُ الْاضْطِرَارُ فِي إِيجَادِ الْعَقْلِ الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِأَنَّ قِيَامَ الصُّورِ فِي الْعَقْلِ مُقَدَّمٌ عَلَى حُضُورِهِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عِنْدَهُ تَعَالَى، فَيُلْزَمُ تَقْدُّمُ عِلْمِ الْعَقْلِ الْأَوَّلِ بِالصُّورِ عَلَى عِلْمِ الْوَاجِبِ تَعَالَى، وَلَوْ بِالذَّاتِ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ أَبَدًا - عِنْدَ الْكُلِّ - وَأَزَلًا أَيْضًا - عِنْدَ الْحُكَمَاءِ - وَمَرَاتِبُ الْعِلْمِ وَتَرْتِبُهُ بِحَسَبِ الْمَعْلُومَاتِ، فَالصُّورُ الْمَذْكُورَةُ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ

(١) وهو الحكيم المحقق نصير الدين الطوسي في بعض رسائله.

(٢) يعني: إذا كانت تلك الصور ممكنة كانت صادرة عن ذات الواجب كسائر الممكنات، فلا بد أن يكون علم الواجب بها سابقًا عليها سبقًا ذاتيًا، لا انفكاكيًا، كما إذا كانت تلك الصور قديمة فإن العلم لكونه من جملة ما يتوقف وجود تلك الصور عليه مقدَّم على تلك الصور بالذات، وإن كانا وجودين معًا، أو سبقًا انفكاكيًا كما إذا كانت تلك الصور حادثة. راجع شرح القاضي على سُلَّم العلوم: ١٠.

(٣) والله تعالى متعالٍ عن القوة والقابلية.



مَرْتَبَةً يُنْطَلِقُهَا بَرَاهِينُ إِنْطَالِ السُّلُسِلِ<sup>(١)</sup>.




---

(١) راجع لتحقيق هذا المقام شرح العقائد العضدية للدواني قدس سره: ٤٩.

[ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ يَعْلَمُهَا بِالْأَعْيَانِ الْحَاضِرَةِ عِنْدَهُ تَعَالَى، وَهُوَ  
الْمَخْتَارُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ ]

وَيَرِدُ عَلَى جُمْهُورِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُعْتَزِّلَةِ، أَمَّا أَوَّلًا: فَبِأَنَّ لَا تَعْلَمُ مِنَ الثُّبُوتِ، إِلَّا  
الْوُجُودَ<sup>(١)</sup>، فَلَا مَعْنَى لِلثُّبُوتِ قَبْلَ الْوُجُودِ، كَيْفَ وَلَوْ فَرَضَ لَهُ مَعْنَى آخَرُ غَيْرُ الْوُجُودِ  
لَمْ يَنْفَعِ لِلْمَعْلُومِيَّةِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّهَا إِمَّا وَاجِبَاتٌ فَيَلْزَمُ تَعَدُّدُ الْوُجُبَاءِ، أَوْ مُمْتَنِعَاتٌ فَكَيْفَ يَنْقَلِبُ  
إِلَى الْمَوْجُودَاتِ الْمُمَكِّنَةِ، أَوْ مُمَكِّنَاتٌ صَادِرَةٌ عَنْهُ تَعَالَى، فَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ عِلْمِهِ تَعَالَى  
عَلَيْهِ، وَالْأَضْطِرَارُّ الْقَاضِشُ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِلزُّومِ التَّسْلُسِ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ قَدَمُ الْعَالَمِ.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْإِسْتِكْمَالُ بِالْغَيْرِ، وَزِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَعْيَانِ الثَّابِتَةِ: الْمَاهِيَّاتِ الْمُمَكِّنَةُ لِذَاتِهَا - أَيْ: لَا  
لِعِلَّةٍ - كَالْمُمْتَنِعِ لِذَاتِهِ - أَيْ لَا لِعِلَّةٍ<sup>(٢)</sup> - وَكَوُجُودِ الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ لَا لِعِلَّةٍ<sup>(٣)</sup>. وَالصَّادِرُ مِنْهُ  
تَعَالَى وَجُودُهَا لَا إِمْكَانُهَا؛ فَإِنَّهُ ذَاتِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعِلَّةِ؛ فَهِيَ مُنْتَازَةٌ ثُبُوتُهَا وَإِمْكَانُهَا  
الْأَزَلِيِّ، وَهَذَا الثُّبُوتُ هُوَ الْمَرْجَحُ لِقَبُولِ الْمُمَكِّنِ الْوُجُودَ دُونَ الْمُمْتَنِعِ.

وَالْخِطَابُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْ﴾ [يس: ٨٢]، - أَيْ: مَوْجُودًا - فَيَكُونُ كَذَلِكَ، فَهُوَ

(١) لأنَّ الوجود والثبوت والحصول والكون ألفاظ مترادفة.

(٢) امتناع الممتنع لذاته ليس لعلة خارجية، بل العقل إذا يلاحظه يحكم عليه بالعدمية، بخلاف الممتنع لغيره؛  
فإنه ممكن لذاته عقلاً، لكن الامتناع يكون من علة خارجية فيمتنع رأساً، وليس المراد أنَّ الممتنع لغيره  
مركب من الإمكان والممتنع، بل احتمال إمكانه إنما هو من جهة العقل.

(٣) لأنَّ الوجود من لوازم الماهية الواجبة، فما كان ثبوته لذاته من حيث هي هي فيكون ثبوته له ضرورياً  
ليست تابعة لعلة ما.

الصَّالِحُ لِمِثَالِ الْأَمْرِ دُونَ الْمُمْتَنِعِ، وَالْحُدُوثِ وَالْقَدَمِ فِي مَرْتَبَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ عَنْهَا، فَكَيْفَ يَلْزَمُ قَدَمُ الْعَالَمِ؛ إِذْ هُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَوْجُودِ الْخَارِجِيِّ دُونَ الثَّابِتِ النَّفْسِ الْأَمْرِيِّ وَلَيْسَ فِيهَا تَرْتِيبٌ، حَتَّى يَلْزَمَ التَّسْلُسُ.

وَأَمَّا الْإِسْتِكْمَالُ بِالْغَيْرِ، وَزِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ فَلَا ضَيْرَ فِيهِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ؛ إِذِ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ صِفَةٌ إِصَافَةٌ، فَصِفَةُ الْعِلْمِ بِحَسَبِ ذَاتِهِ تَقْتَضِي تَعَلُّقَهَا بِالْمَعْلُومِ، وَتَوَقُّفُ تَرْتِيبِ الشَّيْءِ عَلَى مُقْتَضَى الذَّاتِ لَا يَكُونُ اسْتِكْمَالًا بِالْغَيْرِ، فَاَنْدَفَعَتِ الْمَحَاضِيرُ بِحَذَائِفِهَا، فَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أُولِي الْأَبْصَارِ، وَهَذَا يُوَافِقُ كَلَامَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَكْبَارِ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَائِثِرِيَّةِ.

وَفِي الْفُتُوحَاتِ<sup>(١)</sup>: هِيَ أَعْيَانٌ لِذَاتِهَا، مَا هِيَ أَعْيَانٌ بِمُوجِبٍ وَلَا لِعِلَّةٍ، كَمَا أَنَّ وَجُودَ الْحَقِّ تَعَالَى لِذَاتِهِ لَا لِعِلَّةٍ.

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ<sup>(٢)</sup> مِنْهَا: إِنَّ الْأَعْيَانَ الثَّابِتَةَ هِيَ الْمَاهِيَّاتُ الْمُمْكِنَةُ، مَعْدُومَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ ظُهُورُهَا. وَلَيْسَ انْقِلَابُ بُيُوتِهَا وَجُودًا؛ لِأَنَّ بُيُوتَهَا ذَاتِيٌّ لَهَا، وَمَا بِالذَّاتِ لَا يَزُولُ، وَإِنَّمَا الظُّهُورُ لِلْوُجُودِ الْفَائِضِ عَلَيْهَا. اِنْتَهَى.

وَفِي (مَطْلَعِ الْجُودِ)<sup>(٣)</sup> لِإِبْرَاهِيمَ الْمَدَنِيِّ<sup>(٤)</sup>: إِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفُقَهَاءَ، قَالُوا: إِنَّ الْمُمْكِنَاتِ غَيْرُ مَجْعُولَةٍ بِحَسَبِ الثُّبُوتِ، وَبُيُوتُهَا أَرْزَلِي. اِنْتَهَى.

وَفِي (الْمُسَايِرَةِ)<sup>(٥)</sup> لِصَاحِبِ فَتْحِ الْقَدِيرِ: إِنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْمُمْكِنَاتِ قَبْلَ وَجُودِهَا

(١) راجع: الفتوحات المكية: ٨٧/٣.

(٢) راجع: الفتوحات المكية: ٩٥/٣، نتائج الأفكار شرح الرسالة القشيرية: ٨١/٢.

(٣) مطلع الجود بتحقيق التنزيه في وحدة الوجود للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن حسن المدني رحمه الله: (٧/ من).

(٤) هو الشيخ المدقق إبراهيم بن شهاب الدين حسن الشهرزوري الشهراني الكوراني المدني. راجع: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين لابن الألويسي: ٥٤.

(٥) المساييرة في العقائد المنجية في الآخرة للشيخ كمال الدين الحنفي: ٧٣.

فِي الْأَزَلِ، بِلَا اِرْتِسَامٍ بِحَسَبِ امْتِنَازِهَا الشُّبُوتِيِّ، وَقَدْ بَقِيَ بَعْدَ أَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَالِمًا بِالْمُمْتَنِعَاتِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَعْيَانِ الثَّابِتَةِ، وَالْمَاهِيَّاتِ الْمُمْكِنَةِ، فَتَأْمَلْ.



[ مذهب الشيخ المقتول أنه تعالى يعلمها بالشعاع المُقَاضِ على وجودها<sup>(١)</sup> ]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ الإِشْرَاقِ<sup>(٢)</sup>: أَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نُورُ الْأَنْوَارِ، ظَاهِرٌ لِذَاتِهِ، وَغَيْبُهُ ظَاهِرٌ لَهُ، لَكِنَّ الْغَيْبَ قَبْلَ إِسْجَادِ الْعَالَمِ، أَيُّ شَيْءٍ؟ وَمُضْدَاقُ عِلْمِهِ مَاذَا؟. الْوُجُودُ الدَّهْرِيُّ<sup>(٣)</sup>، أَوِ الصُّورَةُ الْمُجَرَّدَةُ<sup>(٤)</sup>، أَوِ الْمُرْتَسِمَةُ فِي الْعَقْلِ<sup>(٥)</sup>، أَوِ الْإِضَافَةُ الْبَسِيطَةُ<sup>(٦)</sup>، أَوْ نَفْسُ ذَاتِهِ<sup>(٧)</sup>، فَيَرْجِعُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ مَذَاهِبِ غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ مَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا بَعْدُ وَفُتُوحِ الشُّعَاعِ وَالْإِفَاضَةِ فَهُوَ عِلْمٌ أَنْفَعَالِيٌّ تَفْصِيلِيٌّ لَا فِعْلِيٌّ إِنْجَالِيٌّ، وَكَلَامُنَا فِيهِ.



(١) أي: أنه تعالى يعلم الأشياء بأمرٍ منفصلٍ عنه تعالى، ليس قائماً بذاته تعالى، مثل المصباح؛ فإنَّ الأشياء في الظلمة تنكشف بأشعة المصباح، قال المَلَأَ حَسَنَ الْكَهْنَوِيِّ في شرح سُلَمِ الْعُلُومِ: وَلَهُمْ فِي نَقْلِ مَذْهَبِهِ تَلَفُّظَاتٌ عَجِيبَةٌ تَنْشِطُ بِهِ الْأَذَانُ دُونَ الْأَذْهَانِ، وَبَعْدَ التَّعَمُّقِ فِي تِلْكَ الْأَلْفَافِ لَا يَظْهَرُ مَذْهَبٌ آخَرٌ وَرَاءَ الْمَذَاهِبِ الْمَذْكُورَةِ، فَيَرِدُ مَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِنْ لَزُومِ الْاسْتِكْمَالِ بِالْغَيْرِ وَالْجَهْلِ فِي سِنَخِ الذَّاتِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ.

(٢) هو شهاب الدين أبو الفتح، يحيى بن حَبَش السهروردي ٥٨٧هـ، حَكِيمٌ مُبْدِعٌ، يُعْرَفُ بِشَيْخِ الْإِشْرَاقِ وَصَاحِبِ الْإِشْرَاقِ، قُتِلَ فِي السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ بِمَدِينَةِ حَلَبَ، لَهُ: حِكْمَةُ الْإِشْرَاقِ، وَالتَّلَوِيحَاتُ، وَاللِّمَحَاتُ، وَالْمَشَارِعُ وَالْمَطَارِحَاتُ، وَهِيَ كُلُّ النُّورِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

(٣) كما اختاره أَكْثَرُ الْمَشَائِينِ.

(٤) كما اختاره الْأَفْلَاطُونُ الْإِلَهِيُّ.

(٥) كما اختاره الْمُحَقِّقُ الطُّوسِيّ وَبَعْضُ الْمَشَائِينِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(٦) كما اختاره الْمُتَكَلِّمُونَ.

(٧) كما اختاره الْحُكَمَاءُ وَالصُّوْفِيَّةُ.

[ مذهب بعض المتكلمين أنه يعلمها بصفة بسيطة أزلية ذات إضافة منتزعة عن ذاته تعالى ]

وَيَرُدُّ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَقْتَضِي وَجُودَ الطَّرَفَيْنِ، وَقَدْ فُرِضَ الْعِلْمُ قَبْلَ الْمُمْكِنَاتِ<sup>(١)</sup>.

وَيُجَابُ: إِنَّ الْأَمْرَ الضَّرُورِيَّ لِلْإِضَافَةِ امْتِيَازُ الطَّرَفَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَهَؤُلَاءِ قَائِلُونَ بِبُتُوتِ الْأَعْيَانِ - أَيِ: السَّمَاهِيَّاتِ الْمُمْكِنَةِ فِي الْأَزَلِ - وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ.

وَأَمَّا ثَانِيًا؛ فَلِأَنَّ الْإِضَافَاتِ الْخَاصَّةَ لِلْمُمْكِنَاتِ الْغَيْرِ الْمُتَنَاهِيَةِ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، فَيَبْطُلُهَا بَرَاهِينُ إِبْطَالِ التَّسْلُسِ.

وَيُجَابُ بِأَنَّ صِفَةَ الْعِلْمِ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ تَعَالَى كَسَائِرِ الصُّفَاتِ، وَجُودُ بُوْجُودٍ خَارِجِيٍّ، لَا كَثْرَةٌ فِيهِ، إِنَّمَا الْكَثْرَةُ فِي الْأَشْيَاءِ وَتَعَلُّقَاتِهَا بِحَسَبِهَا، وَلَهُ تَعَالَى تَعَلُّقٌ أَزَلِيٌّ فِي بُتُوتِهَا الْأَزَلِيِّ، وَغَيْرُ مُتَغَيِّرٍ، وَحَادِثٌ، وَتَابِعٌ لَوْجُودِهَا الْحَادِثِ، مُتَغَيِّرٌ<sup>(٣)</sup>، كَذَا قَالَ الْمُحَقِّقُ الدَّوَّانِيُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) لأن العلم عندهم نسبة، والنسبة لا تحقّق إلا بعد تحقّق المتسبين، وهذا التحقّق البعدي يُنافي علمه الإجمالي.

(٢) وهذا التمايز حاصل له دائماً.

(٣) راجع: شرح العقائد العضدية للدوّاني: ٤٨.

(٤) هو شيخ شيوخنا مولانا جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدوّاني الشافعي، ولد في دوان من بلاد كازرون عام (٨٣٠هـ - ٩١٨ = ١٤٢٧ - ١٥١٢ م)، وله: حاشية على شرح التجريد للفاضل القوشجي، وأنموذج العلوم، وكتاب إثبات الواجب القديم، والرسالة الزوراء وشرحها، وشواكل الحُور على هياكل الثور، وغيرها. وتوفي في اليوم التاسع من شهر ربيع الأول من عام ٩٠٨ أو ٩١٨ هـ عن عمر ناهز التاسعة والسبعين عاماً، ودُفِنَ قَرِيبًا مِنْ قَرْيَةِ دَوَّانَ، وَعَلَى قَبْرِه قُبَّةٌ بِجَانِبِهَا مَنَارَةٌ. راجع: الأعلام للزركلي: ٣٢/٦ - ٣٣.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَأَنَّ الْأَمْرَ الْإِنْتِزَاعِيَّ نَفْسُ ذَاتِهِ، فَلَا يَصْلُحُ لِتَرْتُّبِ الْأَثَارِ؛ إِذْ لَا وُجُودَ  
لَهُ فِي نَفْسِهِ، بَلْ بِمَنْشَأِ الْإِنْتِزَاعِ، فَحِينَئِذٍ يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِ مَذْهَبِهِ، مَعَ أَنَّهُ بَعْدَ الْإِنْتِزَاعِ يَصِيرُ  
مُنْضَمًّا، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ.



[مذهب أرسطو والفارابي وأبي علي بن سينا: أنه تعالى يعلمها بالصورة  
المرتسمة في ذاته المقدسة]

وَيَرُدُّ عَلَى مَذْهَبِ الشَّيْخَيْنِ وَأَبِي عَلِيٍّ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ اللَّهَ الْوَاحِدَ الْحَقِيقِيَّ لَمْ  
أَبْدَعْ صُورَ الْمُمْكِنَاتِ الْمَعْقُومَةِ وَارْتَسَمَتْ فِيهِ، يَكُونُ قَابِلًا<sup>(١)</sup> وَفَاعِلًا<sup>(٢)</sup> مَعًا.

وَسَجَابُ بِأَنَّ لُزُومَ كَوْنِهِ فَاعِلًا وَقَابِلًا بِمَعْنَى الْإِنْصَافِ<sup>(٣)</sup> مُسَلَّمٌ؛ لِاسْتِحَالَتِهِ فِيهِ.  
وَبِمَعْنَى الْإِنْفِعَالِ التَّجَلُّدِيِّ<sup>(٤)</sup> مَمْنُوعٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مَوْصُوفًا بِصِفَاتٍ حَقِيقِيَّةٍ غَيْرِ مُتَاهِيَةٍ.

وَيُجَابُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَأَثَّرْ عَنْهَا<sup>(٥)</sup>، حَتَّى يَلْزَمَ الْمَخْنُورُ.

قَالَ بِهِمَنْيَارُ<sup>(٦)</sup>: إِنَّ اللَّوْازِمَ الَّتِي هِيَ مَعْقُولَاتُهُ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَتْ أَغْرَاضًا مَوْجُودَةً  
فِيهِ، فَلَيْسَ مِمَّا يَتَّصِفُ بِهَا، وَيَتَفَعَّلُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ وَاجِبَ الْوُجُودِ هُوَ بَعِيثُهُ كَوْنُهُ مَبْدَأُ  
لِلْوَازِمِ الَّتِي هِيَ الصُّورُ الْمَعْقُولَةُ، وَإِنَّمَا الْمُمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مَحَلًّا لِلْأَغْرَاضِ

(١) أي: قابلاً من جهة قبول ارتسامها.

(٢) أي: فاعلاً من جهة إيجادها.

(٣) أي: مطلق الانصاف بشيء، سواء كان وجود الموصوف مقلداً بالزمان أو بالذات، والقبول بهذا المعنى  
يوجد في المجردات كما نحن فيه.

(٤) أي: إمكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل بعد مع وجود ما يحصل بها هذا المعنى، وهذا المعنى لا يجمع مع  
الفعلية، ولا يتصور هذا المعنى في رتبة الجليل عز وجل، فتدبر.

(٥) لأن هذه الصفات من لوازم ذاته المقدسة، ولوازم الذات لا تكون معللة أبداً.

(٦) هو أبو الحسن بهمنيار بن السرزيان الأذربيجاني، ولد في سنة ٩٩٣ هـ كان مجوسياً ثم أسلم. وكان  
تلميذاً للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله ابن سينا، وقرأ عليه كتبه كـ «الإشارات» وغيره.  
وباحث معه فصف كتاباً مسمى بـ «التحصيل»، وقد تلمذ على يديه الخكيم أبو العباس فضل بن  
عماد اللوكري وشرف الزمان محمد الإيلقي، ومن آثاره: «ما بعد الطبيعة»، و«مراتب الموجودات».  
و«التحصيل» في الفلسفة والمنطق.

انظر للترجمة: الأعلام للزركلي: ٧٧/٢.



يَنْفَعِلُ عَنْهَا، وَتَسْتَكْمِلُ بِهَا، بَلْ كَمَالُهُ فِي كَوْنِهِ بِحَيْثُ تَصُدُّرُ عَنْهُ هَذِهِ اللَّوَاظِمُ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلْكَثْرَةِ، وَهُوَ بَرِيءٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَجَابَ الشَّيْخُ فِي التَّعْلِيلَاتِ<sup>(٢)</sup> بِمَا حَاصِلُهُ: إِنَّ هَذِهِ الْكَثْرَةَ بَعْدَ الذَّاتِ الْأَحَدِيَّةِ بَعْدِيَّةٌ الْمُسَبَّبِ عَنِ السَّبَبِ، وَالْعَارِضِ عَنِ الْمَعْرُوضِ، لَا الزَّمَانِي، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْمُعَلِّمُ الثَّانِي<sup>(٣)</sup> بِقَوْلِهِ: وَاجِبُ الوجودِ مَبْدَأُ كُلِّ فَيْضٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَلَهُ الْكُلُّ مِنْ حَيْثُ لَا كَثْرَةٌ فِيهِ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ هُوَ ظَاهِرٌ يَنَالُ الْكُلَّ مِنْهُ ذَاتُهُ، فَعِلْمُهُ<sup>(٤)</sup> بِالْكَُلِّ بَعْدَ ذَاتِهِ، وَعِلْمُهُ<sup>(٥)</sup> بِذَاتِهِ نَفْسُ ذَاتِهِ، وَكَثْرَةُ عِلْمِهِ بِالْكَُلِّ كَثْرَةُ بَعْدَ ذَاتِهِ<sup>(٦)</sup>، وَيَتَّحِدُ الْكُلُّ<sup>(٧)</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ فَهُوَ الْكُلُّ فِي حَدِّ ذَاتِهِ<sup>(٨)</sup>.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِجَرَيَانِ التَّسْلُسِ<sup>(٩)</sup>، كَمَا مَرَّ.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِأَنَّ الصُّورَ الْمُرْتَسِمَةَ، إِنَّمَا تَكُونُ لِلْمُمَكِّنَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَقَاتِ. وَأَمَّا الْمَعْدُومَاتُ الْمَخْصِيَّةُ فَلَا وَجُودَ وَلَا صُورَةَ لَهَا، فَيَلْزَمُ عَدَمُ عِلْمِهِ تَعَالَى بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا سَادِسًا: فَلِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَ إِمَّا مُمَكِّنَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ الْعِلْمِ، وَإِلَّا لَا يَكُونُ فَاعِلًا مُخْتَارًا، فَعِلْمُهَا إِنْ كَانَ نَفْسُ الذَّاتِ يَلْزَمُ الْخُلْفُ، وَالتَّوَزُّعُ، وَعَدَمُ الْحَاجَةِ إِلَى

(١) التحصيل للشيخ بهمنيار: ٥٧٤ مطبوع بتحقيق الأستاذ شهيد مرتضى مطهري.

(٢) راجع: التعليقات للشيخ الرئيس: ٢٨٩.

(٣) هو أبو نصر محمد بن محمد طرخان الفارابي في كتابه فصوص الحِكَم: ٢٧٥.

(٤) أي: علمه التفصيلي.

(٥) أي: وعلمه الإجمالي.

(٦) فَإِنَّ الْكَثْرَةَ مُتَفِيَةً فِي مَرْتَبَةِ الذَّاتِ.

(٧) وجود الممكنات الإجمالي.

(٨) أي: مبدا كل، وخلاق كل، وعالم كل وعلم كل في مرتبة ذاته.

(٩) لِأَنَّ عِلْمَ الصُّورِ الْمُرْتَسِمَةِ أَيْضًا صُورٌ، وَعِلْمُهَا أَيْضًا صُورٌ... إِلَى آخِرِهِ، فَيَلْزَمُ التَّسْلُسُ.

الصُّورِ؛ إِذْ بِصُورٍ أُخْرَى فَيَلْزَمُ التَّسْلُسُ.

وَيُجَابُ بِأَنَّ مَعْنَى سَبَقِ الْعِلْمِ لَهَا: كَوْنُ مَبْدَأِ الْعِلْمِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى، يَغْنِي: أَنَّ نَفْسَ ذَاتِهِ مَبْدَأُ لِعِلْمِ الْأَشْيَاءِ، فَكَمَا أَنَّ فَاعِلِيَّتَهُ الْحَقِيقِيَّةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْفِعْلِ يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا، فَلَوْ كَانَ بِالْعَكْسِ يَلْزَمُ الدَّوْرُ، كَذَا عَالِمِيَّتُهُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَعْلُومِ.

وَيُزَاحُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا لَا حَاجَةَ إِلَى الصُّورِ.



[ مذهب بعض المتصوفة أنه تعالى متَّحدٌ مع وجود الممكنات، فيعلمها ]

وَيَرُدُّ عَلَى مَذْهَبِ الصُّوفِيَّةِ بِأَنَّ اتِّحَادَ الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ غَيْرُ مَعْقُولٍ، كَيْفَ لَا، وَإِنَّ الْمُمْكِنَاتِ مُحْتَاجَةً فِي وُجُودِهَا إِلَى وُجُودِ الْوَاجِبِ تَعَالَى وَذَاتِهِ، فَكَيْفَ يَتَّحِدُ الْفَاعِلُ لِلشَّيْءِ مَعَ وَاجِدِهِ أَرْلًا وَأَبَدًا؟

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْمُمْكِنَ، لَوْ كَانَ مُتَّحِدًا مَعَ الْوَاجِبِ لَزِمَ انْقِلَابُ الْمُمْكِنِ وَاجِبًا، وَهُوَ الْمُسْتَحِيلُ، وَلِذَا قَالَ الْمَكِّيُّ<sup>(١)</sup> فِي بَابِ الْأَسْرَارِ مِنَ (الْفَتْوحَاتِ)<sup>(٢)</sup>: مَا قَالَ بِالْإِتِّحَادِ إِلَّا أَهْلُ الْإِلْحَادِ، كَمَا أَنَّ الْقَائِلَ بِالْحُلُولِ مِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالْفُضُولِ.

وَفِي الْبَابِ الثَّانِي وَالْتِسْعِينَ وَالْمِائَتَيْنِ: إِنَّ الْقَمَرَ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا مِنْ نُورِ الشَّمْسِ شَيْءٌ، وَإِنَّ الشَّمْسَ مَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِذَاتِهَا، فَكَذَلِكَ الْعَبْدُ لَيْسَ فِيهِ مِنْ خَالِقِهِ شَيْءٌ، وَلَا حَلٌّ فِيهِ.

وَفِي الْبَابِ التَّاسِعِ وَالْخَمْسِينَ وَالْخَمْسِمِئَةِ: الْعَالَمُ مَا هُوَ عَيْنُ الْحَقِّ، وَلَا حَلٌّ فِيهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَيْنَ الْحَقِّ تَعَالَى، أَوْ حَلٌّ فِيهِ لَمَا كَانَ بَدِيعًا، وَلَا قَدِيمًا<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وَبِالْجُمْلَةِ، لَيْسَ هَذَا الْإِتِّحَادُ إِلَّا قَوْلُ الْجَهْلَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ.



(١) هو سيدنا إمام المكايفين، وحُجة الله في الأرضين، الإمام الكامل محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائفي الأندلسي.

(٢) راجع: الفتوحات المكية، الباب التاسع والخمسون والخمسمئة (في معرفة أسرار وحقائق من منازل مختلفة): ١٢٩/٨.

(٣) راجع: الفتوحات المكية: ٨٧٢/٢، باب الأسرار، الطبعة التركية.

## [ مذهب الصُّوفِيَّةِ الصَّافِيَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً ]

أَمَّا الصُّوفِيَّةُ الصَّافِيَّةُ فَيَقُولُونَ: إِنَّ مَا بِهِ مَوْجُودِيَّةُ الْمُمَكِّنِ عَيْنُ الْوَاجِبِ، فَوْجُودُ الْوَاجِبِ لَمْ يَتَّحِدْ بِالْمُمَكِّنِ أَصْلًا، بَلْ هُوَ نُورٌ مَخْصُصٌ، إِذَا تَجَلَّى عَلَى الْمُمَكِّنِ صَارَ مُرْتَبَ الْأَثَارِ<sup>(١)</sup>.

وَفِي الْبَابِ الثَّاسِعِ وَالسُّتَيْنِ وَالْمِئَةِ مِنَ (الْفَتْوَحَاتِ): الْقَدِيمُ قَطُّ لَا يَكُونُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، فَلَا يَكُونُ حَالًا فِي الْمُخَدَثِ، وَإِنَّمَا الْوُجُودُ الْحَادِثُ وَالْقَدِيمُ مَرْبُوطٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ رِبْطٌ إِضَافِيٌّ وَحُكْمٌ، لَا رِبْطٌ وَجُودٌ عَيْنٍ بِعَيْنٍ؛ فَإِنَّ الرَّبَّ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ عَيْنِهِ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وَفِي (مَطْلَعِ الْجُودِ)<sup>(٣)</sup>: وَجُودُ الْمُمَكِّنَاتِ مُفَاضٌ مِنْ تَجَلِّي الْوُجُودِ الْمُطْلَقِ، وَذَلِكَ بِإِشْرَاقِ نُورِهِ عَلَى الْمَاهِيَّاتِ. انتهى.

يَعْنِي: مِثْلُ نُورِ الشَّمْسِ فِي الْقَمَرِ، فَالْوُجُودُ الْمُفَاضُ عَلَى الْمَاهِيَّاتِ الْمُمَكِّنَةِ، حَادِثَةٌ بَعْدَ تَجَلِّيهِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ فِي مَسْأَلَةِ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ إِذْ وَجُودُهُ تَعَالَى يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ تَجَلِّيهِ عَلَى الْمَاهِيَّاتِ الْمُمَكِّنَةِ لَيْسَ عَيْنٌ وَجُودِهِ مَعَ التَّجَلِّي.

فَعِلْمُهُ بِذَاتِهِ الَّتِي هُوَ الْوُجُودُ، لَا يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ بِالْوُجُودِ الْمُفَاضِ، فَيَلْزِمُ الْجَهْلَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوءًا كَبِيرًا.

(١) راجع: لتحقيقه الكامل: شرح بحر العلوم على سُلَّم العلوم: ٤٠٩-٤٢١، الروض المجود في تحقيق معنى وحدة الوجود للإمام فضل حق الخير آبادي قدس سره.

(٢) راجع: الفتوحات المكية: ٨ / ٥٣٥.

(٣) راجع: مطلع الجود للشيخ إبراهيم الكوراني: (٨ / مخ).

[ مذهب الحكماء المتأخرين: أنه تعالى يعلمها بعلم منطوي على وجود  
الممكنات ]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ الْحُكَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ اتِّحَادَ وُجُودِ الْمُتَبَايِنِينَ  
غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَهُمْ لَيْسُوا بِقَائِلِينَ بِالْأَعْيَانِ<sup>(١)</sup>، فَالْمُمْكِنَاتُ فِي الْأَزَلِ مَعْدُومَاتٌ ضَرْفَةً، وَ  
الْعِلْمُ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ مَخْصِيٍّ<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ وُجُودَهُ تَعَالَى عِلَّةً لِيَوْجُودِ الْمُمُكِنَاتِ - وَهُوَ الْمَعْلُولُ - وَلَا اتِّحَادَ  
بَيْنَ الْعِلَّةِ<sup>(٣)</sup> وَالْمَعْلُولِ، فَكَذَا حَالُ عِلْمِهَا، كَذَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ (الْإِشْرَاقِ).

وَأَيْضًا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «وُجُودُ الْعِلَّةِ مُوجِبٌ لِيَوْجُودِ الْمَعْلُولِ»: أَنَّ وُجُودَهَا  
الْخَارِجِيَّ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ الْمَعْلُومِ كَذَلِكَ، لَا الذَّهْنِيَّ الْعِلْمِيَّ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِلْزَامَ  
مُسَلَّمٌ فِي الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ، لَا فِي غَيْرِهَا، وَالْوَاجِبُ تَعَالَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَوَادِثِ الْيَوْمِيَّةِ  
لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى مُبَايِنٌ لِلْمُمْكِنِ، وَالْمُبَايِنُ لَا يَكُونُ مَنْشَأً اَلْاِنْكِشَافِ  
لِمُبَايِنٍ آخَرَ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ فِي غَايَةِ التَّقْدُسِ وَالتَّنَزُّهِ نُورًا مَخْصُصًا، فَلَا بَأْسَ  
بِأَن يَكُونَ مَنْشَأً اَلْاِنْكِشَافِ الْأَشْيَاءِ مَعَ كَوْنِهِ مُبَايِنًا، فَهَادِمٌ لِلْقَاعِدَةِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَهُمْ.  
وَأَمَّا خَامِسًا: فَبِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ مَنْشَأً لِمُتَبَايِنِ الْأَشْيَاءِ الْكَثِيرَةِ<sup>(٤)</sup>.



(١) أي: الأعيان الثابتة الممكنة.

(٢) لعدم وجوده وصورته.

(٣) هذا إنها إذا كانت العلة علة خارجية.

(٤) هذا ليس مطلقاً، بل إذا كان بجهة واحدة، بناءً على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد.

[مذهب الفرغوريوس أنه يعلمها باتّحاده مع معقولاته ]

وَيَرُدُّ عَلَى مَذْهَبِ فَرْفُورِيُوسَ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مَذْهَبِ الصُّوفِيَّةِ، أَوْ  
الْحُكَمَاءِ. فَمَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا يَرُدُّ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَهُوَ الْمُسَيَّرُ لِكُلِّ صِعَابٍ، فَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْمَبْدَأِ وَالْمَبَاقِ.



---

(١) فَرْفُورِيُوسُ: الصُّورِي، فيلسوف سوري يوناني، من مواليد صُور، يُعتبر أحد أبرز ممثلي الفلسفة الأفلاطونية المُحدثة، تتلمذ على الأفلاطون، ووضع ترجمةً لحياته، انتقد النصرانية انتقاداً قاسياً في كتاب دعاه: «ضد النصارى».

(٢) أفاد الشيخ عبد الحلیم اللکهنوی الأنصاري قُدس سرّه في «حواشي ملاّ حسن شرح السُّلَم» نقلاً عن بعض العلماء رحمهم الله: أن فرغوريوس قائل بتغاير الممكنات والواجب ذاتاً، وباتّحادهما وجوداً، وهذا هو الفرق بين مذهبه وبين مذهب الصّوفية؛ فإنّهم قائلون بالعينية ذاتاً ووجوداً، ولزم على مذهبه أن وجود الباري تعالى عين الباري، فلو كان وجوده عين وجود الممكن لزم أن يكون ذاته أيضاً عيناً للممكن، فيعود إلى مذهب الصّوفية، ثم قال ملا حسن اللکهنوي قُدس سرّه: إنّ مذهب الفرغوريوس والصّوفية طور وراء طور العقل المتوسط، خارج عن البحث بالنظر والفكر.

## الفهرس

- [ ترجمة المصنّف رحمه الله تعالى ] ..... ٥
- اسمه ومولده وسفره للعلم ..... ٥
- العمل على الرسالة ..... ٧
- [ صور النسخ ] ..... ٩
- [ السند الأشعريّ الخير آبادي ] ..... ١١
- [ نصّ الرّسالة ] ..... ١٣
- [ بيان المذاهب المعتنّدة في علم الله تعالى بالممكنات ] ..... ١٧
- [ مذهب أفلاطون الإلهيّ أنّه تعالى يعلم الممكنات بصور قائمة بأنفسها، وهي المثلّ
- الأفلاطونيّة ] ..... ٢٠
- [ مذهب جمهور المشائين أنّه تعالى يعلمها بوجودها الدّهريّ ] ..... ٢٥
- [ مذهب بعض المشائين أنّه يعلمها بعلم وجود العقل الأوّل مع ما يندرج فيه ] ..... ٢٦
- [ مذهب جمهور المتكلّمين أنّه يعلمها بالأعيان الحاضرة عنده تعالى، وهو المختار عند
- أهل الحق ] ..... ٢٨
- [ مذهب الشيخ المقتول أنّه تعالى يعلمها بالشّعاع المُفاض على وجودها ] ..... ٣١
- [ مذهب بعض المتكلّمين أنّه يعلمها بصفة بسيطة أزليّة ذات إضافة منتزعة عن ذاته
- تعالى ] ..... ٣٢
- مذهب أرسطو والفارابيّ وأبي عليّ بن سينا: أنّه تعالى يعلمها بالصّور المرتسمة في ذاته

المقدّسة [ ٣٤ .....

[ مذهب بعض المتصوفة أنّه تعالى متّحدٌ مع وجود الممكنات، فيعلمها ] ٣٧ .....

[ مذهب الصّوفية الصافية رحمهم الله تعالى رحمةً واسعة ] ٣٨ .....

[ مذهب الحكماء المتأخّرين: أنّه تعالى يعلمها بعلمٍ منطويٍّ على وجودٍ

الممكنات ] ٣٩ .....

[ مذهب الفرفوريوس أنّه يعلمها باتّحاده مع معقولاته ] ٤٠ .....

الفهرس ٤١ .....

